استراتيجية يوسف عليه السلام في ادارة الأزمات الاقتصادية ومجابهتها –الدروس المستفادة–

Yusuf (peace be upon him) Strategy In Managing And Responding To Economic Crises - Lessons Learned-

أ د/غردي مُحَمَّد *
أستاذ التعليم العالي

زرمان مُحَمَّد **
طالب دكتوراه

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة علي لونيس البليدة 02

تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الأزمات الاقتصادية ، ونخص بالذكر الازمة الاقتصادية في عهد النبي يوسف عليه السلام، انطلاقا من كيفية التنبؤ بها ومرورا بالإعداد والتحضير لها وتهيئة المجتمع ماديا ومعنويا من أجل مواجهتها، وذلك من خلال الاستراتيجية الشاملة والواضحة والدقيقة التي رسمها رسول الله يوسف عليه السلام للخروج منها، وتجنيب المجتمع كارثة إنسانية كادت تعصف به، ونخلص في الأخير إلى بعض الدروس والعبر المستفادة من هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: الادارة ، الأزمات الاقتصادية ، الاستراتيجية.

Summary:

This study aims to shed light on the phenomenon of economic crises, most notably the economic crisis at the time of the Prophet peace be upon him, from how to predict and through the preparation and prepare for it and create the material and moral society for facing, so except for a comprehensive, clear and precise strategy drawn by the Messenger of Allah peace be upon him, out of them, and to avoid a humanitarian catastrophe society almost swept, and conclude in the fourth to some of the most important lessons learned from this crisis.

Key words: management, economic crises, the strategy.

تاريخ الارسال: 2019/11/23 **تاريخ القبول: 2019/12/31**

***gherdim@yahoo.fr**
**** zermane09@gmail.com**

مقدمة:

قد تتعرض المجتمعات في هذا الكون إلى عدة اختلالات واضطرابات، التي قد يكون الانسان هو المتسبب فيها، كما يمكن أن تنشأ من جراء ظروف طبيعية ، والتي تخلف في الغالب صدمات تثقل كاهل المجتمعات التي تحل بها، ومن بين هذه الصدمات والاختلالات نجد الأزمات الاقتصادية، والتي يشكل تكرارها في الدول من فترة لأخرى ظاهرة مثيرة للجدل والاهتمام، وترجع أسباب هذا القلق إلى الآثار السلبية التي تكون في غالبها خطيرة وحادة، وتهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول، نظرا لانتشارها بشكل سريع بفعل ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده دول العالم، سواء من خلال اندماجها أو من خلال التعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية.

وللأزمات الاقتصادية آثار بالغة على الصعيدين العلمي والعملي، فمن الناحية العلمية فإنه لكل أزمة حل بوضع اقتصادي جديد، أما من الناحية العملية فإن الأزمات تؤكد نجاح سياسة اقتصادية في بلد ما أو فشلها.

وتتعدد هذه الآفة بتعدد أسبابها، حيث تختلف هذه الأسباب من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف التي تطرأ في تلك الفترة، سواء أكانت ظرفية أو هيكلية،... إلا أن علاجها يعتمد على عدة إجراءات وميكانيزمات أو آليات تهدف في مجملها إلى إيجاد مخرج لهذه المشكلة، التي ترهق كاهل البلدان .

ولعل أول وأخطر أزمة عرفتها البشرية هي تلك التي وقعت في مصر في عهد النبي يوسف عليه السلام، والتي كادت أن تعصف بالبشرية لولا عبقرية الرسول يوسف عليه السلام، الذي بفضل الله وعونه ثم طريقته الفذة استطاع أن يخرج بالبلد إلى بر الأمان، ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

الاشكالية: هل يمكن اعتبار الاستراتيجية التي رسمها يوسف عليه السلام كنموذج لمواجهة الازمات الاقتصادية؟.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من العبر والدروس من الاستراتيجية التي وضعها النبي يوسف عليه السلام في مواجهة الأزمة الاقتصادية والاستفادة منها مستقبلا.

محاور البحث: ومن أجل الاحاطة بكل جوانب هذه الدراسة سنتطرق إلى المحاول التالية:

المحور الأول: مفهوم الأزمات الاقتصادية

المحور الثاني: الأزمة في عهد يوسف عليه السلام

المحور الثالث: الاستراتيجية المرسومة للخروج من الأزمة

المحور الرابع: الدروس المستفادة

1– مفهوم الأزمات الاقتصادية

تحظى الصدمات الخاصة بالأزمات والدورات الاقتصادية باهتمام مميز في الاقتصاد العالمي، فقد لقيت اهتمام كبير سواء من طرف الباحثين الاقتصاديين أو الدول ذاتها، محاولين في ذلك الوصول إلى مخرج من هذه الظواهر الخطيرة.

1–1– تعريف الأزمة

يشير مصطلح الأزمة بوجه عام إلى الحالة التي تتعرض فيها المنظمة أو الدولة للخطر المفاجئ وعرفها جون برت بأنها "سلسلة من الأحداث المفاجئة تبدأ بحادثة صغيرة ثم تتطور إلى حدث أكبر، ثم تتحول إلى ما يشبه الصراع فيما يطلق عليه دورة حياة الأزمة (incident , Accident, Conflit, Crisis)" [عبد المطلب، 2014، ص 15].

1–2– أسباب الأزمة

لكل أزمة مقدمات ومظاهر تدل عليها، وشواهد تشير إلى حدوثها ومن بين هذه الأسباب نذكر[الياسري، 2014، ص ص 28-29]:

- سوء الفهم: و يظهر ذلك من خلال نقص المعلومات، أو بترها أو التسرع في إصدار قرار ما قبل أن تتبين حقيقته.
- سوء الإدراك: حيث يمثل الإدراك مرحلة استيعاب المعلومات التي أمكن الحصول عليها، والحكم التقديري على الأمور المعروضة، فإذا كان الإدراك غير سليم نجم عنه تداخل في الرؤية أو تشويش على الموقف .
- سوء التقدير والتقويم و التفاؤل الخاطئ: وينشأ أساسا من خلال جانبين وهما، المغالاة والإفراط في الثقة في النفس، وسوء التقدير لقوة الغير استصغار شأنه.
- الإدارة الفوضوية غير الرشيدة: هنا تكون الأزمة خطيرة ومدمرة ومحطمة لكل شيء.

- التآمر و الابتزاز: حيث يكون التآمر على أحد الأطراف أو متخذي القرار وايقاعه في الخطأ، أو ضغوط مختلفة قد يدفعه نحو الأزمة .
- القنوط واليأس والإحباط : نتيجة فقد الرغبة والدافع على العمل، وكبت الحرية وروتينية العمل يؤدي إلى الأزمة النفسية أو السلوكية التي تتبعها دائما أزمة طبيعية.
- الشائعات: حيث يتم مزج الحقائق بجملة من البيانات والمعلومات الكاذبة، والمضللة ويكون إعلانها في توقيت معين ومناخ و بيئة محيطة ثم إعدادها بشكل معين ثم استغلال الأحداث لتفجير الأزمة .
- الأخطاء البشرية: وهي عبارة أخطاء تعود لانعدام قدرة أو رغبة أطراف الأزمة على التعامل مع الظروف الطارئة وحقائق الأزمة[ماهر، 2006، ص26]، كانعدام التدريب وقلة الخبرة في التعامل مع الأزمات.
- تعارض المصالح والأهداف بحيث أنه عندما تختلف المصالح ووجهات النظر ينشأ صراع بين الأفراد أو المديرين والأنظمة يؤدي إلى كوارث و أزمات ، منها انعدام أدوات التنسيق كالاجتماعات و اللقاءات، عدم وجود آلية و نظام لفض النزاع بالإضافة إلى اختلاف في الخلفيات التنظيمية والثقافية.

1–3– مفهوم الازمة الاقتصادية

1–3–1– تعريف الأزمة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للأزمة الاقتصادية نذكر منها:

تعرف على أنها " اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في واحد من الأنشطة الاقتصادية، أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما، أو عدة بلدان وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الطلب والاستهلاك)، ومن الأزمات الاقتصادية، أزمات أسواق رأس المال وتدهور أسعر الصرف وندرة الموارد ونقص العمالة "[عبد المطلب، 2014، ص15].

كما يمكن اعتبارها على أنها " فترات اضطراب عنيفة واختلا لات اقتصادية حادة، تقطع سير عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع ، التي تظهر في الفرق الشاسع بين مستوى الإنتاج ومستوى الطلب المحقق "[بن حسين، 1995، ص10].

وهناك من ذهب إلى أن الأزمة الاقتصادية هي فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق، أو حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم، أو هي كل ما لا يمكن

توقعه أو التفكير فيه، سواء من أحداث وتصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس ومنظمات الأعمال ، أو تلوث البيئة والحياة الاقتصادية .

والأزمات الاقتصادية نابجة عن الندرة وانتشار الأمراض الفتاكة، أو مواجهات دينية وعرقية تنتهي في آخر الأمر بتدهور كبير في الأوضاع المادية للسكان[توفيق، 2015، ص88].

1–3–2– أنواع الأزمات الاقتصادية

تتنوع الأزمات الاقتصادية بتنوع الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها وانتشارها، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الأزمات الاقتصادية وهي : الأزمات الدورية والجزئية والهيكلية

1–3–2–1– الأزمات الدورية (العامة)

تعني الأزمات العامة انتقال تشكيلة اجتماعية أو نظاما اقتصاديا اجتماعيا معينا، من مرحلة تاريخية طويلة عموما إلى مرحلة أو نظاما آخر، في علاقات الإنتاج أو في تنظيم مجتمع مختلف أعلى من السابق[بن حسين، 1995، ص15].

وتحدث الأزمات الدورية كنتيجة مباشرة للاختلالات الاقتصادية العامة بمعناها الواسع، أي عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك وبين فرعي الإنتاج الأول والثاني (إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك) .

أ– أشكال الأزمات الدورية

من التعريف أعلاه يمكن التمييز بين شكلين من أشكال الأزمات الدورية، وهي:

- **أزمات نقص الإنتاج**

هناك إجماع على العموم بأن الأزمات في المجتمعات ما قبل الرأسمالية (العبودية والإقطاعية)، كانت أزمات نابجة عن نقص الإنتاج، بمعنى أنها أزمات تتميز بظهور نقص في الموارد المعيشية، وهذا يعني بأن مستوى الإنتاج فيها لا يصل إلى مستوى الاستهلاك أو الطلب، أي أن العرض الكلي يقل عن الطلب الكلي، وكان ذلك يحدث بسبب الكوارث الطبيعية مما ينتج عنها انتشار الجوع والفقر والمرض[رمزي، 1986، ص14] ، ومن هنا نستنتج أن هذه المجتمعات لم تتوصل إلى تنمية قواها الإنتاجية.

- **أزمة فيض الإنتاج**

يقصد بأزمة فيض الإنتاج "هو ذلك المستوى من الإنتاج الذي يتميز بوجود فائض في السلع مقارنة بالطلب المحقق، وهذا يعني وجود عرض أكبر من الطلب في السوق"[بن حسين، 1995، ص16].

ويتميز فائض الإنتاج بارتفاع دائم و متواصل وبنيوي للعرض، أي مجرد عرض بضائع لم تسوق أو تصرف لمدة طويلة نسبيا، وهذا لا يعني أن الاحتياجات الاستهلاكية للسكان قد أشبعت، فالميكانيزمات التي تفسر استهلاك مواطني بلد ما مرتبطة بعوامل وأسباب أخرى غير تلك التي تسير الإنتاج.

فالمؤسسات في محاولتها الخروج من الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها، تكثف بحوثها عن أنواع جديدة من المنتجات وعن تقنيات حديثة تستخدمها في الإنتاج، وتعد الحلول المؤقتة أو الجذرية التي تتوصل إليها المؤسسات أساسا لتجديد رأس المال الثابت، ورفع إنتاجية العمل و توسيع الإنتاج، وبالتالي هذه التقنيات التي تستخدمها هذه المؤسسات تؤدي إلى إحداث كميات إضافية من الإنتاج.

ب– أسباب أزمة فيض الإنتاج

إن أسباب هذه الأزمة كثيرة ومتعددة نذكر منها[رمزي، 1986، ص ص 14-15] :

– فوضى الإنتاج:

وهي سمة ملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي وليس ثمة تناسق بين فروع هذا النمط إلا ما جاء عرضا أو مؤقتا، فكل رأسمالي يسعى في ظل سيطرة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، إلى زيادة إنتاجه وإغراق السوق، وقد لا يعبأ بإمكانيات التصريف ومستوى الطلب الفعال للسلعة التي ينتجها.

– التناقض بين الإنتاج و الاستهلاك

حيث أنه من المعروف أن للإنتاج فرعين أساسيين، أولهما هو إنتاج وسائل الإنتاج والثاني هو إنتاج سلع الاستهلاك حيث أن زيادة إنتاج وسائل الإنتاج لا يمكن أن لا تؤثر على إنتاج السلع الاستهلاكية، لأن المؤسسات التي تزيد من استخدام الفرع الأول تدفع إلى السوق في نهاية المطاف كميات متزايدة وباستمرار من السلع المعدة للاستهلاك، ومن هنا يتضح أن هناك علاقة ارتباط واضحة بين المستويين الأول والثاني، ولكن في الوقت الذي يتزايد فيه استخدام وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك يتراجع الطلب الفعال بسبب انخفاض نصيب قوة العمل من الدخل القومي، فيتوجه الاستهلاك نحو الانخفاض في حين يتجه الإنتاج نحو الزيادة، فيصطدم زيادة الإنتاج بانخفاض الاستهلاك في المجتمع.

1–3–2–2– الأزمات الجزئية (التجارية، المالية أو النقدية)

تعتبر الأزمة الوسيطة، أقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني، وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج

الرأسمالي فهي لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

وللتوضيح أكثر يكفي الاطلاع على مشكل المواد الأولية في الأزمات التجارية، للملاحظة فإن منتجات البلدان النامية مرتبطة بظروف صرف البضائع في السوق الرأسمالي العالمي، فالعلاقة بين البلدان المتطورة و البلدان النامية ليست سوى فترات متتالية من التأزم في الميادين التجارية والاقتصادية، التي تعيد النظر بصفة دائمة في التوازن والسير العادي للعملية الاقتصادية في هذه البلدان[بن حسين، 1995، ص16].

وقد أصبحت في أيامنا هذه الأزمات النقدية والمالية منتشرة وخطيرة، لأن المجال النقدي والمالي للنظام الرأسمالي أصبح له استقلالية واسعة بالنسبة لمجالات الاقتصاد الآخر، مما جعل الميادين أو المجالات المالية والنقدية تعد بؤر للأزمات الاقتصادية[بن حسين، 1995، ص15].

أ– أنواع الأزمات المالية والنقدية

تأتي الأزمة المالية ضمن إطار الأزمات الاقتصادية، و يمكن تعريفها بأنها تتمثل في الانخفاضات المفاجئة في أسعار بعض الأصول، كرأس المال المادي ، أو الأصول المالية كحقوق الملكية (الأسهم)، و حسابات الادخار، أو الانخفاض في قيم المشتقات المالية كالعقود المستقبلية للعملات الأجنبية أو النفط، حيث أنه إذا انخفضت قيمة هذه الأصول فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، و يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة مالية أو سعرية.

والفقاعة المالية أو السعرية أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي إجراء التعاملات (سواء البيع أو الشراء) على كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية، كالأسهم أو المنازل مثلا بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية في الأوضاع الطبيعية[عمرو ، 2000، ص 93].

- **أزمة سعر الصرف**

يعرف (Jeffrrey A . frankel and Anderw K. Rose 1996) أزمة العملة بأنها حالات حدوث انخفاض كبير في القيمة الاسمية للعملة المحلية، وذلك باستبعاد الحالات التي تتعرض فيها العملة لضغط حاد، ثم تقوم السلطات في الدفاع عنها من خلال التدخل الفعال في سوق النقد الأجنبي أو من خلال رفع أسعار الفائدة، بالقدر الذي يحول دون تخلي المتعاملين عن

حياة العملة الوطنية لصالح حيازة العملة الأجنبية، أو بغير ذلك من الأساليب.[الياسري، 2014، ص 18]

- **الأزمات النقدية (المصرفية)**

هي حالة من عدم الاستقرار تحدث نتيجة انهيار أحد المصارف وذلك عندما يقوم المقرضون (المودعون) قصيروا الأجل فجأة بسحب قروضهم (ودائعهم) من مقترض غير قادر على السداد.

كما تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك بإيقاف التزاماتها الداخلية للتحويل أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك لمنع حدوث آثار سلبية واسعة النطاق في الدولة .

- **أزمة المديونية**

تنشأ أزمة المديونية الخارجية في حالة عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وبالتالي عدم قدرتها على النفاذ لأسواق المال للحصول على تمويل جديد، يمكن أن يساعدها في تجاوز الظروف التي حالت دون قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات، وهو ما يدخل الدولة في دوامة لا نهاية لها من استحقاقات المديونية الخارجية، بما يؤثر سلبا على حركة التجارة الخارجية، التي تعتمد إلى حد كبير على الثقة في المؤسسات العاملة في الدولة، والمستمدة من المركز الاقتصادي الخارجي للدولة[الياسري، 2014، ص 22].

1–3–2–3– الأزمات الهيكلية

أ– تعريفها

تشغل الأزمة الهيكلية مكانة مميزة بين الأزمات الاقتصادية الملازمة للاقتصاد الرأسمالي فهي "أزمة مستمرة لقطاع مهم أو مجموعة متجانسة من القطاعات التي تشمل ميدانا معينا من الاقتصاد، وهي تنبثق عن اختلال أساسي بين الإنتاج والاستهلاك (الطلب والعرض)، أو اختلال مستمر في ميكانيكية أداء الروابط القائمة بين موردي المنتجات ومستهلكيها، وتقترن في أحيانا بمتغيرات ملحوظة في النسب السعرية، وتشمل الاقتصاديات الداخلية، وعلى الأغلب العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان الرأسمالية"[القزويني، 1981، ص 254].

كما يمكن تعريفها على أنها " أزمة ناتجة عن اضطرابات واختلا لات تكون محدودة ومقصورة على قطاعات اقتصادية معينة وكبيرة في الاقتصاد الوطني "[بن حسين، 1995، ص17].

ب– أشكال الأزمة الهيكلية:

ومن أهم صور هذه الأزمات نجد أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام.

- **أزمة المواد الخام**

إن المادة الخام هي " منتج وسيط، و يتحدد الطلب عليه في ظل الرأسمالية في نهاية المطاف بتصريف السلع النهائية المنتجة منه وأرباح الشركات، فإذا أصبح سعر المادة الخام مرتفعا إلى حد ما، بحيث أن تصريف المنتج النهائي يكف من جلب أرباح كافية للشركات التحويلية، فإن الطلب عليها سيتوقف"[القزويني، 1981، ص 271] ، وعليه فإن الحد الأعلى للطلب على المادة الخام سيكون ذلك المستوى من نفقات الإنتاج لدى المستهلك الذي يجعل المنتج النهائي للشركة غير تنافسي.

- **أزمة الطاقة**

إن أزمة الطاقة لا تعني بالدرجة الأولى نقص الوقود، بقدر ما هي ارتفاع وانخفاض في أسعاره، وبالتالي تغير هيكل النفقات في القطاعات المستهلكة للطاقة "[القزويني، 1981، ص 330] ، ونتيجة لهذه الأزمة يصبح عدد من قطاعات الاقتصاد في وضعية صعبة وتترك تأثيرا متنوعا وقويا على جميع البلدان والعلاقات الاقتصادية الدولية .

الشكل رقم(01) أنواع الأزمات الاقتصادية

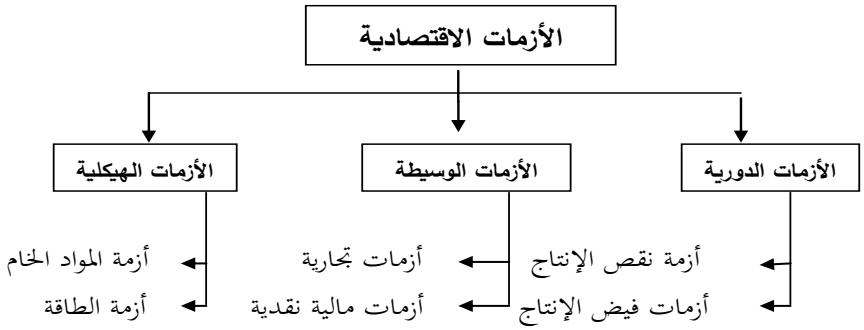

المصدر: إعداد الباحثين بناءا على المعطيات السابقة و المذكورة أعلاه.

2– الأزمة الاقتصادية في عهد سيدنا يوسف

قبل التطرق إلى الأزمة الاقتصادية لابأس أن نعطي لمحة عن هذا الرسول الكريم الذي خلد الله اسمه في كتابه العزيز.

2–1– لمحة عن النبي يوسف عليه السلام

هو يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وهو كما قال رسول الله ﷺ الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم، أمه رحيل بنت لابان بن بتوئيل بن ناحور

, وناحور هذا أخو إبراهيم عليه السلام، وقد كان ليوسف من الإخوة أحد عشر رجلا، واحد شقيق من أبيه وأمه وهو بنيامين، والباقون إخوته لأبيه، وذلك لأن يعقوب كان قد تزوج من بنتي خاله وأنجب منهما، ولقد تعرض لمكر شديد من قبل إخوته. ولما بلغ أشده عوضه الله تعالى عن كل ما مسه من أذى فتولى نبي الله يوسف عليه السلام وظيفة المالية والخزانة بعد أن طلبه الملك قال الله تعالى : « **قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم** »[سورة يوسف، الآية 55] ، ولقد علم الملك أنه اتصف بصفتين يعسر حصول احداهما في الناس ، وهما الحفظ لما يليه، والعلم بتدبير ما يتولاه، ليعلم الملك أن مكانته لديه وائتمانه اياه قد صادفا محلهما واهلهما، وأنه حقيق بهما، لأنه متصف بما يفي بواجبهما، وذلك صفة الحفظ المحقق للائتمان، وصفة العلم المحقق للمكانة[توفيق، 2015، ص92].

2– 2– نشأة وتطور الأزمــة

بدأ التنبؤ بالأزمة من رؤيا رآها ملك مصر، ولم يجد أعوان الملك من يفسرها إلا يوسف الصديق عندما تذكر ساقي الملك يوسف في السجن، قال الله تعالى ﴿**يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون**﴾[سورة يوسف، الآية 46]، وحينها كان النبي يوسف عليه السلام في السجن، فأتاه ساقي الملك وقص عليه الرؤيا، ففسرها نبي الله بأنها ستكون في السنوات القادمة أزمة اقتصادية.

لقد فسر يوسف عليه السلام رؤيا الملك بسنوات رخاء وسنوات جدب، ووضع لهم العلاج، ثم نبأهم بأن السنة الخامسة عشر ستكون رخاءً وهذا لم يأت في رؤيا الملك، وذلك بقوله تعالى﴿ **قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون ، ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغث الناس و فيه يعصرون**﴾[سورة يوسف، الآية 46-49].

وفي السنة الخامسة عشر نزل المطر كما تنبأ يوسف عليه السلام لقوله تبارك وتعالى ﴿**ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس و فيه يعصرون**﴾[سورة يوسف، 49] ،وعاد المصريون إلى الزراعة من أجل جني المحاصيل والقيام ببعض الصناعات كعصر الزيوت والعنب والسمسم للانتفاع بما يخرج منها لكثرة الخصب [جبر وآخرون، 1997، ص241]، بعد أن كانت الصناعات قد توقفت أثناء الأزمة في السنوات العجاف، وقد استمروا كما كانوا في بناء الحضارة.

3– الاستراتيجية المرسومة للخروج من الأزمة

لقد وضع يوسف عليه السلام لمجابهة الأزمة الاقتصادية خطة متكاملة الجوانب سواء في الشق الاقتصادي أو الاجتماعي أو التنظيمي والاداري.

3–1– الجانب الاقتصادي

3–1–1– الاستثمار

بعد تفسير يوسف عليه السلام لرؤيا الملك، خرج من السجن وعين مسؤولا على خزائن مصر، حيث قال الله تعالى:﴿ **وقال الملك ايتوني به استخلصه لنفسي، فلما كلمه قال إنك اليوم مكين أمين، قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم** ﴾[سورة يوسف، الآية 54–55].

وبعد أن استقر يوسف عليه السلام في ملكه، أمر القوم وبصفة فورية حيث لا داعي للتأخير على أساس أن مدة سبع سنوات طويلة، وأنه يجب أخذ الأمور بأكثر جدية، وليس كما هو الحال بالنسبة للشعوب المتخاذلة والمتكاسلة فأمرهم ببذل الجهود المضاعفة المستمرة في زيادة الإنتاج، ليمكنهم من توزيعه في السنوات الجدب، ومعنى ذلك أنه ينبغي للمصريين أن يجدوا ويتقنوا العمل كدأبهم لقول الله تعالى: (**قال تزرعون سبع سنين دأبا**)[سورة يوسف، الآية 46]، أي كعادتهم، وهذه شهادة لأهل مصر أنهم جادون ملتزمون مقدسون للعمل منذ الأزل، ويضاعفون العمل الجاد المستمر حتى يكون المحصول كبيراً يكفى للاستهلاك الآدمي والتخزين، ولقد استمرت الأزمة الاقتصادية سبع سنوات سميت بالسنوات العجاف، لعدم نزول المطر؛ وقلة منسوب مياه النيل الذي تعتمد عليه الزراعة في مصر لإشباع حاجات الإنسان الضرورية[توفيق، 2015، 92].

3–1–2– الادخار والاستهلاك

لقد كانت هذه الرؤيا بمثابة انذار بحدوث أزمة مالية مخيفة لمدة سبع سنين، فطالبهم بالادخار في هذه السنين وعدم التبذير والاسراف ، وانما يكون الصرف على قدر الحاجة، استعدادا لأزمة مالية صعبة تستمر سبع سنوات أخرى.

ووضع خطة في كيفية الادخار والإعداد في زمن الرخاء وإن طال، لزمن الشدة الذي قد يطول مثله، حيث أن الرخاء بطبيعته سبب للغفلة، ولذلك أمرهم بعدم التكاسل في العمل، وحثهم على تقليل الاستهلاك (ترشيده) وعدم التبذير في سنوات الخصب لادخاره لزمن الشدة، لقوله تعالى ﴿ **إلا قليلا مما تأكلون**﴾[سورة يوسف، الآية 47] ، وأشار إلى إبقاء ما فضل عن أقواتهم في سنبله ليكون ذلك أسلم له من إصابة السوس، الذي يصيب الحب إذا تراكم بعضه على بعض، فإذا كان في سنبله دفع عنه السوس[توفيق، 2015، ص 93] ، لقوله تعالى:﴿ **قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ**

سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾[سورة يوسف، الآية 47] ، ودبر في جمع الطعام بأحسن التدبير وبنى الحصون والبيوت الكثيرة و جمع فيها الطعام للسنين المجدبة، وأنفق بالمعروف حتى خلت السنين المخصبة ودخلت السنين المجدبة بشكل لم يعهد الناس مثله من قبل، قصد الناس مصر من كل حدب وصوب يطلبون الطعام، فجعل سيدنا يوسف عليه السلام يوزع الحنطة " القمح " بين الناس بالقسط، ولم يظلم أحد.

وكان لحسن تدبير النبي عندما تولى خزائن الديار المصرية من أقصاها إلى أقصاها فضل كبير في التصدي للأزمة الاقتصادية التي كادت أن تودي بحياة الكثير من الناس، وكانت خطته هي جباية الأرزاق والأطعمة في سنوات الفائض أو الوفرة وتخزينها إلى السنوات العجز والتي يكون فيها الإنتاج قليل أو منعدم، ولذلك عندما حلت الأزمة وفقد الناس كل ما يملكون ، أصبحوا يتوجهون إلى مصر من أجل طلب الطعام، ولم تكن تلك الخزائن موجودة إلا في مصر، وأصبح يحق لكل شخص أن يأتي ليأخذ الطعام[توفيق، 2015، ص94] ، ولكن وفق شروط تنظيمية محكمة.

3-2- الجانب الاجتماعي

لم يركز النبي يوسف عليه السلام في علاج الأزمة الاقتصادية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل راعى الجانب الاجتماعي أيضا نظرا لما له من تأثيرات على جميع الأصعدة، "أنفق بالمعروف حتى خلت السنين المخصبة ودخلت السنين المجدبة، بشكل لم يعهد الناس بمثله، وقصد الناس مصر من كل النواحي، يمتارون الطعام، فجعل سيدنا يوسف عليه السلام لا يمكن أحد منهم وإن كان عظيما أكثر من حمل بعير، تقسيطا بين الناس"[توفيق، 2015، ص93]، وفي هذا دلالة على صفة العدالة الاجتماعية التي كان يحكم بها الرسول يوسف عليه السلام، حتى يشعر أفراد مجتمعه بنوع من التضامن والتماسك والتلاحم وعدم التمييز والعنصرية.

3-3- الجانب التنظيمي

أما في ما يخص الجانب التنظيمي فقد وضع نبي الله يوسف عليه السلام إجراءات تنظيمية محكمة في كيفية التعامل مع هذا الوضع، خاصة في ما يتعلق بطريقة التخزين والتوزيع في ما بعد، بحيث أصبح الفائض مصر هو ملك لكل الناس، ويحق لكل شخص أن يأتي ليأخذ الطعام، ولكن سيدنا يوسف عليه السلام حدد الكمية بقدر بعير واحد فقط حتى يتمكن الجميع من المحصول على الطعام ، لأن يوسف عليه السلام لا يعطي الممتار لأكثر من حمل بعير من الكعام لا يزيد عليه ولا ينقص، وجعل لكل شخص بطاقة خاصة به حتى يعرف من خلالها أنه حصل على الطعام كي لا يحصل أي نوع من الفوضى، وتشتد الأزمة المالية، وبدأ يوسف عليه السلام يستقبل الوفود التي

تدخل إلى مصر، للحصول على الطعام، ويجلس بنفسه لمقابلتهم ويبدأ بختم بطاقتهم دون إهانة، وهكذا قضى يوسف عليه السلام على الاحتكار البطالة والتسول بخطة عبقرية لم يسبق لها مثيل في علاج الازمات[توفيق، 2015، ص94].

4– العبر والدروس المستفادة من استراتيجية يوسف عليه السلام

سنحاول من خلال هذا العنصر استنتاج بعض العبر والدروس من الاستراتيجية التي انتهجها النبي يوسف عليه السلام في التصدي للأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها مصر في عهده ومنها نذكر:

- يعتبر الاستشراف ضرورة حتمية، يجب على أي حكومة أو سؤولين الاعتماد عليه من أجل التنبؤ بما يمكن أن يحصل في المستقبل بهدف تفادي أي اضطراب أو اختلال أو أزمة قد تحدث في المستقبل.
- ضرورة اتصاف الحاكم أو المسؤول بمجموعة من الصفاة مثل الحكمة، المشورة، التنبؤ أو الاستشراف، العدل من أجل كسب ثقة ومحبة شعبه.
- على الحاكم أو المسؤول أن يغرس في مجتمعه فكرة "العمل عبادة"، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع، وحثهم على بذل مجهود أكبر والمثابرة في زيادة الانتاج وهذا ما ساعد يوسف عليه السلام على التغلب على الأزمة.
- إن عدم الاسراف والتبذير أو ما يعرف حاليا بالترشيد للاستهلاك يكون في كل الاوقات والأزمنة ، سواء في زمن الرخاء (البحبوحة) أو الشدة.
- توجيه الفوائض المحققة خلال سنوات الرخاء إلى استثمارات حقيقية تلبي حاجات المجتمع مستقبلا، وتوسيع النشاط الاقتصادي في شتى المجالات.
- استخدام التكنولوجيا المتوفرة في كل مرحلة أو فترة ، فالنبي يوسف عليه السلام استخدم البطاقة في إحصاء الاشخاص اللذين يحصلون على الحنطة (القمح) من أجل تحقيق المساواة بين الأفراد وكشف أي محاولة غش من طرف أفراد المجتمع، وهو ما يعادل في وقتنا الحالي نظام الرقمنة.
- لمواجهة أي اختلال أو أزمة أو صدمة ينبغي مراعاة كل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، والانعكاسات التي يمكن أن تنجم عن الاجراءات المتخذة في سبيل التخلص من هذه الأزمة.

- ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة في كيفية التعامل مع الأزمات الاقتصادية، حيث برهنت هذه التجارب مدى فعاليتها ونجاعتها في مواجهة مثل هذه الصدمات، خاصة تلك المتعلقة بتجربة سيدنا يوسف عليه السلام.
- تعتبر قصة يوسف عليه السلام نموذج اقتصادي، اجتماعي، سياسي بامتياز، ينبغي تحليله ودراسته كمنهج متكامل وتعليمه للأجيال القادمة.
- إن ترشيد النفقات والعدالة الاجتماعية التي انتهجها يوسف عليه السلام بين أفراد مجتمعه ساعدت بقدر كبير في التغلب على الأزمة وبناء مجتمع قوي ومتماسك حيث قام بتوجيه المساعدة والدعم لمستحقيه من خلال البطاقة التي أحدثها لكي لا يستفيد فرد على حساب الآخر وهذا ما ينبغي أن تأخذه الجزائر في إعادة توزيع وتوجيه الدعم نحو مستحقيه وليس بصفة عشوائية مما يزيد من عدم العدالة الاجتماعية.
- إنطلاقا من فرضية أن التاريخ يعيد نفسه فإن الأزمات الاقتصادية تتكرر ولكن بأجه مختلفة حسب متغيرات كل فترة، وعلى سبيل الذكر فإن الأزمة النفطية في الجزائر لسنة 2014 تشبه إلى حد ما الأزمة الاقتصادية في عهد النبي يوسف عليه السلام حيث أن هذه الأخيرة جاءت بعد فترة رخاء ونفس الشيئ بالنسبة لأزمة 2014 جاءت بعد البحبوحة المالية، غير أن الأولى تم الاستفادة من الفائض في الانتاج والعكس بالنسبة للجزائر لم يكن هناك استراتيجية واضحة من أجل الاستفادة من الفوائض المالية في فترة البحبوحة المالية وبناء قاعدة اقتصادية متكاملة لمواجهة الصدمات الاقتصادية.

الخاتمة:

من خلال موضوع بحثنا هذا حاولنا أن نتطرق لظاهرة الأزمات الاقتصادية، بصفة عامة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، آخذين بذلك الأزمة الاقتصادية في عهد النبي يوسف عليه السلام كنموذج للدراسة، من خلال التطرق إلى طبيعة الأزمة وكيفية التعامل معها من قبل النبي يوسف عليه السلام، ومن خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن نبي الله يوسف عليه السلام قد نسيق بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لأن الجانب الاقتصادي لا يكفي بمفره لمجابهة كل الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية.
- دقة الاجراءات المتخذة (الرؤيا الاستشرافية) من قبل نبي الله يوسف عليه السلام ساعدته على التغلب على الازمة بكل بساطة.
- استطاع يوسف عليه السلام أن يتغلب على الأزمة بفضل حنكته، من خلال الاستفادة من سنوات الرخاء (الاستثمار فيها) لسنوات الشدة.
- التركيز على الاستثمار باعتباره الآلية التي تخلق القيمة المضافة في الاقتصاد خاصة في سنوات الرخاء وهو ما يساعد على إرساء قاعدة اقتصادية قوية قادرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية، وهذا ما حث عليه نبي الله يوسف بضرورة مضاعفت الجهد في عملية البذر والزرع في سنوات الرخاء.
- ضرورة الاقتداء والاستفادة من التجارب والنماذج السابقة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية باعتبار أن التاريخ يعيد نفسه وخاصة نموذج نبي الله يوسف عليه السلام، حيث بفضل عبقريته تمكن من إخراج الأمة إلى بر الأمان، من أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل.

المراجع:

1- أيمن عبد العزيز جبر، أحمد نوفل، أحمد شكري،1997، تفسير روائع البيان لمعاني القرآن، الأردن، دار الأرقم، الطبعة الثانية.

3- أحمد ماهر، 2006، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية.

4- توفيق خير الدين خليفة خير الله ،2015 ، العولمة المالية و دورها في خلق الأزمات الاقتصادية رؤية شرعية اقتصادية (دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي)، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى.

5- رمزي زكي، 1986، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

6- علي مُحَمَّد تقي عبد الحسين القزويني ،1981، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.

7 - عمرو محي الدين، 2000، أزمة النمو الأسيوية، القاهرة، دار الشروق للنشر .

8- نداء مُحَمَّد باقر الياسري ، 2014، إدارة الأزمات ، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى .

9- عبد المطلب عبد الحميد ، 2014، إدارة عولمة الأزمات الاقتصادية ، الاسكندرية، الدار الجامعية الإسكندرية ط1.

10 - مُحَمَّد لخضر بن حسين، 1995، الأزمات الاقتصادية (فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية) ، منظمة العمل العربية "المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر .